"يبدو أن من يقودون تركيا نسُوا مَهامَّهم الأصلية منذ وقت طويل، ولقد تسبَّب تشتُّت الذهن في حدوث حالة من الانزلاق الخطيرة، لدرجة أنه كما لا يُفهم سببُ وقائع الفَشل المتوالية اليوم، فإنه لا تُدرَك العواقبُ الوخيمة للكوارث المحتملة التي قد تحدث غدًا."

ماذا يحدث إذا أصيب عقل الدولة بالضمور؟[1]

تخضع تركيا لاختبارات صعبة جدًّا في الداخل والخارج، وللأسف فهي لا تستطيع الخروج من أي اختبار من هذه الاختبارات بشرف وعزة، ذلك أن ذهنها مشتت، وروحها متعبة، وأخشى لو استمر هذا الوضع ألّا ينتهي الفشل، ويدفع ثمن هذا كلُّ محِبٍّ لهذا الوطن، أتسألون لماذا؟

يبدو أن من يقودون تركيا نسُوا مَهامَّهم الأصلية منذ وقت طويل، ولقد تسبَّب تشتُّت الذهن في حدوث حالة من الانزلاق الخطيرة، لدرجة أنه كما لا يُفهم سببُ وقائع الفَشل المتوالية اليوم، فإنه لا تُدرَك العواقبُ الوخيمة للكوارث المحتملة التي قد تحدث غدًا.

ها نحن نرى ما عاشته تركيا مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)! ففي الوقت الذي كان يتحتّم فيه على تركيا وضْع مسافة مع مثل هذه التنظيمات، وحتى النظر إليها بعين الريبة؛ أفضت السياسة الخارجية التركية إلى الوضع الحالي بعدما أخطأت في "ربْط الزر الأول" بسبب هاجس سوريا الذي كان يراودها، وإنَّ من رتّبوا كل حساباتهم على

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٨ يونيو ٢٠١٤م.

obeikandl.com

أساس أن النظام السوري سيُطاح به في غضون أربعَة أيَّام، يُواصِلون ارتكاب الأخطاء الإستراتيجية كلما رأوا أنّ النظام الأسدي الدَّامي تتسع رُقعَة نُفوذه منذ فترة ناهزت أربع سنَوات، ولم يضع أحد في حسبانه أن "بشار الأسد" الذي كان يُنظر إليه نَظرةَ احتقار في وقت من الأوقات، سيتلقى دعم الدول القوية في المنطقة، وفي مقدمتها إيران، ليُحكِم قبضة ظُلمه على سوريا، وكان على هؤلاء أن يضعوا في حسَاباتهم أنَّ تأسيس علاقات مع الجماعات "الراديكالية الإسلامية" الإرهابية، بحجة قولهم "يجب الإطاحة بنظام الأسد بغضّ النظر عمَّن يقوم بذلك"، سيضع البلد في وضع صعب في يوم من الأيام، لكن لم يضع أحد ذلك في حسبانه! والسبب أن تركيا فقدت رباطة جأشِها وشموليَّتها وعُمقها منذ أن أخطأت في الحساب عندما استشهد تسعَةٌ من مواطنيها على أيدي الجنود الإسرائيليين في هجوم سفينة "ماوي مرمرة (*Mavi Marmara*)" عام ٢٠١٠م، وهي لا تستطيع كذلك القيام بأي مُناورات دبلوماسية في هذا السياق.

وبينَما كلُّ هذه الوَقائع تحدثُ، ركّزت الدولة بكلّ آلياتها على صراعها الخيالي مع "الدولة الموازية"، فسقطت مُتعَبةً ومنهكةَ القوى، ووشَتْ بأناسٍ ربَّتهم تركيا وهم كالأزهار اليانعة إلى الدول الأجنبية وشكتهم إليها، وهذا عار أيما عار! ما فُعل ليسَ خطأً أخلاقيًا فحسب، بل هو في الوقت نفسِه جَريمة، فإذا رأى شَخصٌ اسمَه مصنَّفًا ضمن أحد التيارات الفكرية في أوراق رسمية في يوم من الأيام وتساءل: "كيف تشكوني إلى دولة أجنبية؟ أين قرار المحكمة الذي في أيديكم؟" فكيف سيدافع حينها مسؤولو وزارَتَي الخارجية والداخلية والمستشارون والسفراء ورجال المخابرات عن أنفسهم؟

هنـاك جانـب آخر، وربمـا أكثر إيلامًا في هذه القضيـة، وهو أنَّ تركيا أصبحـت لا تَـرى مسـتقبلها، بسـبب ادعاء وجـود "كيان موازٍ" لأسـباب سياسـية داخليـة بحتة، بينما تنظيم داعش يؤسـس دولة له، ويبني جيشًـا، ويحتل العراق، ويستولي على مبنى القنصلية في الموصل التي تعتبر جزءًا من أراضي تركيا، ويحتجز مواطنينا.

وفي مقابل ذلك، **من يحكمون تركيا لا يتنبّؤون بوقوع هذه التطورات الرهيبة، ولا يعرفون أبعادها، ولا يستطيعون أخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون حدوثهـا، ذلـك أن تركيـا لا تركّـز علـى أمورهـا الأساسـية، فالناس يُتَّهَمون بالجُملة في تركيا منذ سبعة أشهر، ويُحْتَقرون ظلمًا وزورًا دون أن يسـتطيع أحـد العثور على دليل مادي يُبرهن علـى صحة هذه الادعاءات،** وإذا هرعتـم بعـد سـبعة أشـهر من بـدء قضية الفسـاد مـن الحمام صوب الشـارع، هروعًا يحسـده حتى "أرخميدس"، وأخذتم تصيحون "وجدتها! وجدتها!" ألن يصارحكم الناس بأنكم "عرايا"؟

ليـس انعـدام البصيرة فيمـا يتعلق بمسـألة تنظيم داعش فقـط، بل إن العديد من حالات الفوضى في الداخل أيضًا أفضت إلى حدوث تشـتيت فـي التركيـز، ونفـاد الطاقـة الداخليـة، وتضييـع الوقـت بالنقاشـات غير المجديـة، وها هـي وقائـع قطْـع الطرق، وزلزال إنزال العلم، والنقاشـات التي جرت في هذا السياق!

وبينمـا أنـت تتهم الناس الذين لم يدوسـوا ولن يدوسـوا حتى النمل بأنهـم يشـكلون "عصابـة"، وتلصـق افتـراء "الدولـة الموازيـة" بمنظمات المجتمـع المدني التي تبذل جهودًا مُضنية منذ عشـرات السـنين في سبيل تحقيق السـلام المجتمعي؛ فـإن أعضاء المنظمة الإرهابيـة يقطعون طرق

الدولـة، ويخطفون الأطفال إلـى الجبال ليجعلوا منهم مقاتلين مسـلحين يحاربون القوات الأمنية للدولة، ويدخلون المناطق العسكرية ليُنزلوا علم بلادنا، فانظر حتى ترى من هو التنظيم الموازي الذي تتحدث عنه! وبينما تَحـدث كل هـذه الوقائـع، نرى أن الذين ترتعـد فرائصهم من التلفظ بأي انتقـاد لحـزب العمال الكردسـتاني وزعيمه "عبد الله أوجـلان" لا يفترون عـن احتقـار مَنْ ليس لهـم أدنى علاقة بأي عملية غير شـرعية، وفيما نُقل ٢٠ ألـف شـرطي من وظائفهم بـدون وجه حق أو سـند قانوني من مدينة إلى أخرى، ترى تركيا وقد تحولت إلى ما يشبه مدينة تكساس الأمريكية، فهـل لديـك خبر عن أن عصابات المافيا خرجت من جحورها من جديد؟ وهل يشعر ضميرك بالألم لارتفاع معدل استهلاك المخدرات؟ وهل يقطر قلبك دمًا لزيادة نسبة الجرائم؟

إن الوضـع وخيـم، وهنـاك احتمال أن يسـوء أكثر، حفظنـا الله، ذلك أنه في الوقت الذي يسـتمر فيه الظلم الواقـع على أناس أبرياء من جانب، نرى على الجانب الآخر، أن الدولة تسـير نحو أيام أصعب وأسـوأ بسبب عدم إدراكها بانسـحاب البسـاط من تحت رجليها جراء تشـتّت تركيزها، غيـر أن هنـاك طريقًا واحـدة للخلاص، وهـي: أن تعود تركيـا إلى العقل المشترك والضمير الجمعي، وترجـع إلى طريقها نحو أن تكون دولة قانون ديمقراطيـة مـن أجل أن تتمكن من الوقوف علـى رجليها من جديد، وأما الذين يفكرون في عكس ذلك فإنهم يسوّدون مستقبلهم، ويقضون كذلك على مستقبل البلاد والعباد معًا...

"ارتُكِبَت جرائم كثيرة في جوانب عدَّة، بدءًا من جرائم المسؤولين الذين أصدروا تعليمات يشتهون بها حشد المناصب والمقامات، إلا أن كل هذه الجرائم المرتكَبة ستكون سببًا في المحاكمة لاحقًا، وكلها ستُسَجَّل في أوراق التحقيق".

سيُحاسَب كل من نصب الفخ للخدمة[1]

تم كشف أسماء الأشخاص الذين نصبوا الفخ والمكايد لحركة الخدمة، اسمًا اسمًا، وأضاف: "لا جرم أن الأوضاع الشاذَّة التي نشهدها في هذه الآونة، لن تستمر إلى يوم القيامة، وأن الذين يدعمون الخروج على القانون سيحاسَبون ذات يوم أمام القانون".

طرح وزير الداخليَّة السابق "إدريس نعيم شَاهِينْ"، موضوعًا حيويًّا للغاية، للمناقشة على جدول أعمال المجلس، علمًا بأن "شَاهِينْ" هو رفيق درب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أَرْدُوغَانْ ردحًا من الزمن، وعلى ضوء الوثائق والمعلومات التي حصل عليها "شَاهِينْ" المستقيل من الحزب إثر ادِّعاء مفاده أن "أَرْدُوغَانْ مُحاط بدائرة ضيِّقة من مستشاريه"، تَبَيَّن أن الذين يمسكون بتلابيب قوَّة الدولة يسعون إلى نصب فخٍّ جديد، إذ تُدَبَّر خُطَطٌ شريرة لم تخطر على بال أحد، في حقِّ الأستاذ محمد فتح الله كولن ومحبيه، كما تُنصَب المكايد والمؤامرات، بل الأنكى من ذلك هو الرغبة في تلطيخ اسم مجموعة من الأبرياء، وإدخالها إلى

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢٣ يونيو ٢٠١٤م.

obeikandl.com

قائمة "التنظيم المسلح"، ويقدِّم السيد "إدريس نعيم" معلومات مُفصَّلة عن الخطة المشؤومة، وهو الآن في انتظار رَدٍّ رسمي من وزير الداخليَّة الحالي "أفكان علاء (*Efkan Ala*)"، حول هذه الاستفسارات.

هذه الواقعة تحمل في طيَّاتها موضوعات عِدَّة يتحتم على السيد "أفكان علاء" وزير الداخلية الرد عليها! مع العلم أنه لم يستطِع بعد إظهار الوثيقة التي ادّعى، فور جلوسه على كرسي المنصب، أنها تثبت أن "بنك آسيا ربح مليارَي دولار في ١٧ ديسمبر ٢٠١٣م نتيجة بيعه للعملة الصعبة"، فضلًا عن أن وزراء الدولة المنوط بهم الأمر، كذّبوا علاء بشكل قاطع فيما بعد.

وعرفنا السيد الوزير بنَفْيِه للشرطة، وعرفناه بمحاولة اعتقال الصحفيين الذين تم تكسير أبواب بيوتهم من قبل الشرطة، وعرفناه كذلك بطرده للمدَّعين العامّين من غرفته، آمُل أن يُوفِي السيد الوزير بما لم يفعله من قبل، وأن يعطي إجابة واضحة عن طلب الاستجواب السالف، حينها سيدرك الجميع، أن الذين يتحدثون عن مؤامرة ضدّهم، يصطنعون بأنفسهم أدب "الحيلة والمكيدة"، ويحاولون إلقاء مكايدهم على الآخَرين، وقد بات شغلهم الشاغل الآن تدبير سيناريو "مكيدة" أخرى.

مدبِّرو المكايد معروفون اسمًا اسمًا

مِنْ أين أعرف؟ الجواب بسيط: كُشِفَت أسماء الذين يعملون أعمالًا غير قانونيَّة ضدّ حركة "الخدمة"، داخل مديريَّة الأمن ودار القضاء، اسمًا اسمًا، ليس ذلك فحسب، بل جارٍ الحديث والكتابة عنهم.

obeikandl.com

تتوافر أدلَّة قويَّة حول اصطناع أدلَّة عن حركة "الخدمة" في جهاز مخابرات الأمن، وأروقة دار القضاء، وتوجَد أدلَّة قويَّة أيضًا على تحديد أسماء رؤساء مديريَّات الأمن والمدعين العامِّين من أجل توظيفهم لتنفيذ العملية المخطَّط لها.

ارتُكِبَت جرائم كثيرة في جوانب عدَّة، بدءًا من جرائم المسؤولين الذين أصدروا تعليمات يشتهون بها حشد المناصب والمقامات، إلا أن كل هذه الجرائم المرتكَبة ستكون سببًا في المحاكمة لاحقًا، وكلها ستُسَجَّل في أوراق التحقيق.

يومًا ما سيتغيَّر هذا الوضع لا محالة

لا جرم أن الأوضاع الشاذة التي نشهدها في هذه الآونة لن تستمر إلى يوم القيامة، لا سيما المعلومات التي تتداولها الألسنة حول عدم مشروعيَّة الأعمال التي تجرى في جهاز مكافحة المخدرات والجرائم الماليَّة، هل تظنون أن "الغرفة السرية" المؤسَّسة لتصفيَة حركة "الخدمة" غير معلومة؟ وهل يُعقَل أن يبقى عدم تسرُّب المعلومات (التي بات الجميع يعرفها) إلى وسائل الإعلام لفترة طويلة؟ ألن يسجلها التاريخ؟ وهل يبقى سرًّا تكاتُف أجهزة مثل جهاز مكافحة الإرهاب، وجهاز مخابرات الأمن، وجهاز "المخابرات الوطني التركي (*MİT*)"، وتَحَرُّكهم نحو هدف دون رعاية القوانين والحقوق، واصطناعهم أدلَّة، وتنفيذهم إجراءات غير قانونيَّة؟ لا أعتقد ذلك، ألا ترون هؤلاء المستبدين الطُّغاه الذين قاموا بانقلاب الثاني عشر من أيلول/سبتمبر وهم ماثلون أمام العدالة بعد مرور ٣٤ عامًا على الانقلاب؟ القانون لا يغفر لأي شخص يعمل خارجه، مهما كان منصبه.

obeikandl.com

جارٍ تسجيل كل شيء بحذافيره

وإذا كان موظفو الدولة الموجَّهون سياسيًّا والمنشغلون بـ"مطاردة الساحرات"[٢]، يُقبِلون على أعمال خارج إطار القانون، وينفذون أوامر غير شرعية، إذًا فعلينا أن نعلم أن كل إجراء قاموا به يُدوِّنه بشكل مُفصَّل أشخاصٌ يُكِنُّون للقانون احترامًا، وحاذقون في عملهم.

لن ينسى كل مَن أُعلِنَ متَّهَمًا دون أدلَّة أو سندٍ الظلم الموجَّه إليه أبدًا.. وسيقاوم حتى النهاية.

الوضع في دار القضاء مختلف إلى حد ما، وهل ستبقى الخطط غير القانونيَّة التي نفَّذها بعض المدَّعِين العامّين، الذين ينعتون أنفسهم بـ"السائر على درب الحقّ"، ضدّ حركة الخدمة، سِرًّا لا يعرفه أحد؟

ليس لأحد أحقِّيَّة في أن يضع القوانين في حوزته، ويتصرف بها كيفما يشاء، ينبغي لأولئك الذين يفضِّلون عدم الشرعية بموجب الوضع السياسي، أن يُحاسَبوا ويُعاقَبوا أمام القانون، إن عاجلًا أو آجلًا، إذ لا يمكن تَصَوُّر انتهاك رجل القانون للقوانين والإخلال بها بارتكابه لجريمة بشعة.

يا ليت الناس يشتغلون بالبحث عن المجرمين الحقيقيين، بدلًا من اختلاق الجرائم وتشكيل ملفَّات جنائيَّة من تلقاء أنفسهم...

(٢) اضطهاد أشخاص متهمون بالسحر من قبل الكنيسة ما بين عام ١٤٥٠ - ١٧٠٠م تم فيها إعدامات دون محاكمات وأصبح المصطلح يستخدم في معنى اضطهاد الأشخاص الأبرياء بتهم خيالية.

openkanal.com

"إن من خاب مسعاهم في العثور على الجرائم، إذا ما أقدموا على اختلاقها، فإنهم يكونون قد ارتكبوا أفظع الجرائم، وللأسف الشديد فإن تركيا تشهد اليوم اختلاق جرائم في أجهزة الأمن ودور القضاء ووزارة الخارجيّة بموجب أوامر سياسيّة علنًا، وبصورة غير قانونيّة".

الجريمة والعقاب[1]

شكَّلت خطة المؤامرة ضدّ "حركة الخدمة" التي كشف عنها وزيرُ الداخلية الأسبق "إدريس نعيم شَاهِينْ" في البرلمان حدثًا مهمًّا سيسجّله التاريخ، إذ رأينا، وللأسف، أنه يتم اختلاق الجرائم والتهم لظلم فئة معيّنة من المجتمع، لماذا؟ لأن الاتهامات غير العقلانيّة، التي توجّه ضد حركة الخدمة منذ ديسمبر ٢٠١٣م بلا رحمة، مثل "الدولة الموازية" و"العصابة" وغيرها.. تبيّن أنها ليست إلاّ عبارة عن دعاية سوداء.

لقد استُغلت جميع إمكانيّات الدولة بفجاجة، وكُتبت سيناريوهات لا تخطر على بال أحد، وعلى الرغم من كل هذه الافتراءات لم يتم التوصل لشيء خارج على القانون، لأنه ليس هناك أيّ شيء مما يزعمون، والآن أطلقوا حملة لإعداد "بنية تحتيّة جديدة" عبر تدمير النظام القضائيّ، ولكن الحقيقة أنه لم يبقَ هناك أي قيمة قانونية لأيّ اتهام وإدانة بعد مرور سبعة أشهر، فلو كانت هناك أي جريمة، لكان وجدها ألف مرة هؤلاء الذين يروّجون لوجود "دولة موازية" منذ أحداث السابع عشر

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣٠ يونيو ٢٠١٤م.

obeikandl.com

من ديسمبر/ كانون الأول من عام ٢٠١٣م، إلا أنهم لم يجدوا أيّ شيء، مع أنهم عيّنوا أشخاصًا للقيام بأعمال خارجة على القانون في سلك القضاء، قائلين لهم "لتكنْ سيوفكم مستلّة وحادة!"

وقد انهارت قضايا "أضنه"، و"التنصت على سبعة آلاف شخص"، و"زرع أجهزة تنصّت في مكتب أَرْدُوغَانْ" من أساسها، وذلك على الرغم من الترويج لها من قِبل الإعلام المحسوب على السلطة الحاكمة، لأن القضاء، مع كل هذه الضغوطات الممارسة ضده، لا يزال يصدر أحكامه وفق الأدلّة الملموسة لا القصص الخرافيّة المحرفة، نعم، يمكن أن تحكوا أكذوبة "الدولة الموازية" للجماهير المتعصبة المحرّضة من قِبلكم، وتجروهم وراء هذه الأكذوبة، لكن القانون ينظر إلى وثائق ومعلومات وأدلة ملموسة ومؤكدة، وطالما أنه ليست هناك أدلة ملموسة فلا جريمة.

إن من خاب مسعاهم في العثور على الجرائم، إذا ما أقدموا على اختلاقها، فإنهم يكونون قد ارتكبوا أفظع الجرائم، وللأسف الشديد فإن تركيا تشهد اليوم اختلاق جرائم في أجهزة الأمن ودور القضاء ووزارة الخارجيّة بموجب أوامر سياسيّة علنًا، وبصورة غير قانونيّة، إن انقلاب ٢٨ فبراير / شباط ١٩٩٧م الذي تحمّس الواقفون وراءه بحيث زعموا باستمراره ألف عام، لم يكن اعتمد على إجراءات غير قانونيّة بهذه الدرجة.

الآن تُرتكب أسوأ أنواع عملية تصنيف للأشخاص حسب انتماءاتهم، إنهم إما لا يعرفون أن تصنيف الأشخاص والتشهير بهم جريمة دستوريّة، أو لا يخطر على بالهم أنهم سيحاسبون على ذلك يومًا ما، ولكن الحقيقة أنّ الذين انتهكوا القوانين في فترة الجنون هذه سيحاسَبون عندما تعود الظروف إلى طبيعتها، لأن الجرائم ثابتة لا تتبخر.

إن اختلاق الوثائق والتهم، وتشكيل "بنية تحتيّة" لإعلان فئة اجتماعيّة على أنها تنظيم إرهابيّ؛ كل هذا لا يُعد ذنبًا فحسب، إنما هي أعمال إجراميّة أيضا، وهذا يعني أنّ كل مَن شاركوا (في شعب المخابرات في الأمن، ومكافحة الإرهاب، ومكافحة المخدرات والجرائم الماليّة، وجهاز المخابرات الوطني وأروقة القضاء) في هذه الأعمال الخارجة على القانون يرتكب هو الآخر هذه الجرائم، وإن تخفّيَ مرتكبي هذه الجرائم تحت غطاء أنهم من أصحاب "الرؤية الوطنية (*Milli Görüş*)" أو "جماعة طريق الحق"، أو تقديمهم أنفسهم على أنهم من طريقة "منزل الصوفية"وهم يلعبون لعبة المخابرات في إطار تنفيذ "خطة تصفية الجماعات الإسلامية"، لا يغيّر صفة الجريمة المرتكبة، لأنه عندما تتكشّف الحقائق يومًا، فإنه لن يغفر لهم أحد حتى تلك المجموعات التي يدّعون انتماءهم إليها.

ترتكب جرائم استخباراتية داخل "الغرف السريّة" من جهة، ونرى أعمال ظلم أخرى تُرتكب علنًا، ها هو الحال البائِس للبلديّات؛ إذ ترتكب جميعها جرائم تمييز كل يوم، حيث تطبق سياسة ازدواجية المعايير بحجة أن هذه المؤسسات تابعة لحركة الخدمة، أتظنون أن الذين ارتكبوا شتى صنوف الظلم ضد "حركة الخدمة" بموجب تعليمات غير قانونية صادرة عن "أنقرة" لن يوضعوا تحت المجهر ولن يحاسَبوا يومًا، في الوقت الذي منحوا أموال الدولة لأوقاف وجمعيّاتٍ يعدّونها موالية لهم؟

كتب الخبير المالي السابق "يوسف كلاش (*Keleş*)" مقالة رائعة في تحليل مجريات الوضع الاقتصادي الراهن، قال فيها إن "ضريبة الأملاك" رجعت مرة أخرى في عهد حزب العدالة والتنمية، وذلك بعد مرور ٧٢ عامًا من إلغائها، ونَحَّتْ وزارة الماليّة معاييرها وتجربتها الخاصة

جانبًا وأصبحت جزءا من عملية سياسية، وسعت للضغط على مكلّفيها طبقًا لتصنيف الجماعات حسب توجّهاتها.

لا شكّ في أن استهداف مجموعة وفرض الرقابة عليها بناءً على التقارير المخابراتية يُعتبر جريمة في كل أنحاء العالم، وكانت القيامة قد قامت حينما وقع حادثٌ مشابه، ولكن على نطاق محدود، يتعلّق بالأشخاص والجمعيات المنتمية إلى "حزب الشاي" في الولايات المتحدة الأمريكية، وإذا كان هناك معيارٌ يُعتمد عليه في الإجراءات الرقابية يذكّر بضريبة الأملاك أفلا يعلم وزير الماليّة "محمد شِيمْشَكْ (*Şimşek*)" وفريقه أن هذا جريمة؟

وماذا عن الإجراءات غير القانونيّة التي ارتكبها الولاة إذ اعترضوا على تنظيم أولمبياد اللغة التركيّة في تركيا؟ اختلِقْ شتى الحجج والأعذار لكي لا تعطيَ القاعاتِ لمن أرادوا تنظيم الأولمبياد، ثم قم بتخصيص هذه القاعات لمنظمي الحفلات والاجتماعات الحزبية! ألا يعلم الولاة أن ما أقدموا عليه جريمة تمييز وأنهم بذلك ينتهكون الدستور؟ حتى هيئة الشؤون الدينيّة أخرجت ملحق "زمان" حول الكتب المنشورة من معرض الكتاب، مع أنها خصّصت مكانًا للصحف المؤيدة للسلطة الحاكمة، بالرغم من أنها لا تنشر ملحقات حول الكتب، فأي قواعد دينيّة تسمح بهذا؟ ها هو اعتراف نائب رئيس هيئة الشؤون الدينيّة "محمد أمين أُوزَافْشَرْ (*Özafşar*)" أمام الجميع، إذ قال عندما سُئل عن سبب ذلك الإجراء التمييزي "لعله إجراء له علاقة بالمرحلة الراهنة"، يا للعجب والله، إذا كانت هيئة الشؤون الدينيّة تميز بين المؤمنين وتشترك في الظلم في هذا الشهر المبارك، شهر رمضان، ألا تعد هذه جريمة أيضًا؟!

هناك قائمة مطولة من صنوف الظلم المرتكبة بالتستّر وراء "درع الدولة"، لا شك في أن التاريخ يسجّل ذلك، وسيعلن عما يُرتكب من جرائم يومًا ما، إن تنظيم حملة افتراءات عن طريق استغلال جميع إمكانيات الدولة، واستخدام لغة البغْض والكراهية لهو جريمة، ولكل جريمة عقاب، وكل الممارسات غير القانونية ستحاسَب أمام القانون يومًا ما، بغضّ النظر عن الجهة التي أصدرت الأوامر، ودون التمييز بين الرؤساء والمرؤوسين ومهما كانت الضغوط الممارسَة، ذلك لأنه ليس لأحد حق ارتكاب الجريمة ولا صلاحية الظلم.

ولقد قلنا بصوت عال عندما جرى تناقل اتهامات "حركة الخدمة" في جهازي القضاء والأمن العام: "يجب أن يحاسَب كل من خرج على القانون أثناء أداء وظيفته، وارتكب جريمة ومهما كان"، واختبار الصدق وحسن الطوية هذا ينطبق على مؤيدي الحزب الحاكم أيضًا، فيجب محاسبة كل الخارجين على القانون والمستغلين لوظائفهم جراء التعليمات الساسية من رجال الأمن، والقضاة، والمدعين العامّين، ورجال المخابرات، وعليهم أن يعلموا أنّ أيّة أعمال خارجة عن نطاق القانون سيكون حسابها قاسيًا، هل هذا تهديد؟ بالطبع لا، إنها الحقيقة بعينها، إذ سيأتي يومٌ ليمسك القضاءُ بكل مدع عامّ، وقاض، ورجل أمن خرج على القانون، ولن يدافع عندئذٍ هؤلاء الذين استغلّوا مناصبهم عن موظفيهم الذين أشركوهم في جرائمهم، ويجب على مؤيدي السلطة الحاكمة أن يقولوا أيضًا -إن كان للشرف والكرامة معنى بالنسبة لهم-: "لا تخرج على القانون مهما كان منصبك، وإلّا سندفع الثمن معا".

لا تُرهقوا أنفسكم عبثًا

كلُّ غيْـرٍ وفيٍّ يسـعى لإغلاق المدارس التركيّـة بالخارج محتوم عليه أن يقـع في موقـف فاضح أمام التاريخ والمجتمـع، وهذا لا يحتاج إلى نقاش، أيّها الساسة الذين لم يسهموا بمقدار ذرة من العمل في تأسيس هذه المـدارس، وأيها البيروقراطيـون الذين لم يضعوا لبنة واحدة في ازدهارها وتطويرها، وأيها الكتّاب الذين لم يشاركوا بمخاض أفكارهم قط في فتح القلـوب؛ بـأي عقل وبأي ضمير يمكنكم أن تفسـروا تخابركم مـع الدول الأخرى لإغلاق تلك المدارس قرّةِ عين هذه الأمة؟

أَتحسـبون أن هذه الأمة لن تسـألكم: "على أي أسـاس تحددون هذه السياسـة الوطنيّـة التي تجيز لكم الوشـي بنا إلى الـدول الأخرى من أجل إغـلاق المـدارس التي أنشـأناها في الخـارج قبل ربـع قرن مـن الزمان؟" وتتذرّعـون في ذلك بأن الدولة الموازية هي التي أشـعلت فتيل تحقيقات قضايا الفساد والرشاوى فيما بين ١٧ و٢٥ من ديسمبر ٢٠١٣م، وتزعمون بضـرورة إلقاء أوسـمة الشـرف؛ المـدارس التركية التي تعمـل في جميع أنحاء العالم، وآسفا عليكم! إذا زعم دبلوماسي أن ثلاث أو أربـع مدارس فـي دولـةٍ تعمل بها آلاف من المدارس قد تسـتولي على تلك الدولة فإن ذلـك يـدلّ علـى وجـود اختلال في عقـل هـذا الدبلوماسـي أو معلوماته الحسابيّة! عار أيّما عار!

لنفـرض جدلًا أن ما تقولونه حق وصحيح؛ وأن الدولة الموازية التي اختلقتموها، وهمًا، تتكوّن من هؤلاء الأشخاص الذين يحققون في قضايا الفسـاد والرشـاوى، لكن بما أن شـخصية الجريمة والعقوبة من المبادئ

الأساسية، فبأي قانون تفسرون ظلم عشرات المئات من الناس غضبًا على هؤلاء الأشخاص الذين يجرون التحقيقات؟

كيف أحللتم لأنفسكم أن تعلنوا أن هؤلاء الأطفال يشكّلون خطرًا محتملًا على الدول الأجنبية، ثم أطلقتم تكهنات لا تستند إلاّ إلى التخاريف قائلين: "إن هؤلاء الأطفال من الممكن أن يكونوا بلاءًا عليكم في يوم ما"، ومن ثم شكوتموهم إلى هذه الدول بناء على جنون الارتياب هذا؟

لا ترهقوا أنفسكم عبثًا، ولا تلقوا المسؤولية على جهات لا علاقة لها بزعم أن أسلوبنا في التعبير صارم وشديد، وانظروا إلى الصحف التي تكتبون فيها والقنوات التلفزيونية التي تتحدّثون إليها لتروا كيف أن الافتراءات والأكاذيب التي تطلقونها عبرها دون هوادة تحوّلت إلى وحش، وقولوها إلى زملائكم، وبعد ذلك لكم أن تنصحوا أناسًا لم يلجؤوا إلى الكذب ولو لمرة واحدة، ولم ينزلوا إلى هذا الدرك الأسفل من المستوى الدنيء بالرغم من تعرضهم لشتى الإهانات من قبلكم.

وعلى أيّ حال، فالحقيقة التاريخيّة هي أنه لا يوجد أي تفسير عقلي أو منطقي أو وجداني لنميمتكم عن المدارس التي أسسها أبناء الأناضول في الخارج بشق الأنفس في الدول الأجنبيّة، ولا يمكن أن يكون، واعلموا أن أيادي شعب الأناضول الأبرياء ستطاردكم إلى أن تحين لحظة دفع ثمن هذا الخطإ الجسيم في حضرة التاريخ، وتندمون وتعتذرون على ما فعلتم.

obeikandl.com

"هل يشعرون بالحرج؟! لا أظن، ليس شغلهم الشاغل البحث عن الحقيقة، إنما التكتيك وتحقيق دورة العبوديّة في هندسة السياسة، ويجب النظر لمن يشعل هذه الأكاذيب في أيديهم لأن اجتماع مجلس الشورى العسكري قد اقترب، وعندئذ سيظهر الرباط المُحكم بين الأكاذيب وقطعة القماش البالية".

الصحافة ليست هدفهم![1]

لقد جعلوا من مهنة الصحافة مهنة الوقحين صفيقي الوجه، حيث يواصل الذين يتصارعون على الكذب يوميًا، من الصباح إلى المساء، حملة افتراءاتهم دون توقف حتى في شهر رمضان المبارك.

ولا يوجد موقف مأساوي أكثر من موقف من يظن نفسه نجمًا ولا يرى بأي شكل من الأشكال بزوغ فجر جديد، فالكذب ليس صفة المسلم، وليكن التحول إلى جهاز كشف الكذب شرفًا ومهنة لهؤلاء.

ولأذكر واحدة من أبواق الكذب، فعلى سبيل المثال هناك جريدة اسمها "أَكْشَامْ" المؤيدة للحزب الحاكم، تقوم كل يوم بنشر أخبار كاذبة، لا تعتذر عن نشرها للرأي العام حتى بعد ظهور كذبها.

وها هو أصدق مثال على ذلك، فقد روجت الصحيفة المذكورة، افتراءات وأكاذيب مخيفة عن جريدة "زمان" التركيّة في العاشر من أبريل/ نيسان من عام ٢٠١٤م، ونحن، بدورنا، كجريدة "زمان" قمنا بالرد عليهم

(١) جريدة "زمان" التركية، ٣ يوليو ٢٠١٤م.

obeikandl.com

قائليـن: "إذا كان لديكـم شـرف وكرامـة فإمّـا أن تثبتـوا صحة مـا تدّعون أو تتقدمـوا بالاعتـذار"، ومنذ ذلـك اليوم لم ينبس محمـد أوجاك، رئيس تحريرها العام ببنت شفة، فأين الشرف والكرامة التي كنتم تدّعون؟

وقـد نفـى "بُولَنْـت أَرِينْتـش (*Bülent Arınç*)" نائـب رئيـس الـوزراء، المتحـدث الرسـمي باسـم الحكومة، ما نشـرته جريـدة "أَكْشَـامْ" في يوم ٢١ أبريل/ نيسـان ٢٠١٤م، ومـع ذلك لم تقم الجريدة بتصحيح ما نشرته أو توضحه أو حتى تنفيه، ولن نقول تعتذر عنه.

وقامـت الجريدة نفسـها، والتي تبـدو مولعة بجنون بأخبار ما يسـمى بـ"الدولـة الموازية"، بنشـر افتـراء عن القوات المسـلحة التركيّة، قالت فيه إن هنـاك عـددا مـن رجال الدولـة الموازيـة موجود في صفـوف القوات المسلحة، وجاء رد رئيس الجمهوريّة "عبد الله كُولْ" بصفته القائد الأعلى للقوات المسـلحة كالصفعة، لقد اتهموا بانعدام المسـؤوليّة، كما نشـرت القـوات المسـلحة بيانًـا نفت فيه الخبر، فما كل هـذا الكم من الافتراءات وما كل هذا القدر من البيانات التي تنفي أخبار هذه الجريدة!

هـل يشـعرون بالحـرج؟! لا أظن، ليس شـغلهم الشـاغل البحث عن الحقيقة، إنما التكتيك وتحقيق دورة العبوديّة في هندسة السياسة، ويجب النظر لمن يشـعل هذه الأكاذيب في أيديهم لأن اجتماع مجلس الشـورى العسكري قد اقترب، وعندئذ سيظهر الرباط المُحكم بين الأكاذيب وقطعة القماش البالية.

obeikandl.com

"فلا يمكن لأية مؤسسة حكومية في أية دولة ديمقراطية أن تصنف الأشخاص وفق معتقدهم وأسلوب حياتهم وترجيحاتهم، ولا يمكنها التمييز بينهم وبين سائر المواطنين الآخرين، وإذا كان هناك موظف بالدولة (بغض النظر عن منصبه) يعتبر أن الفاشية أتت إلى هذا البلد وعطلت الديمقراطية وتحولت الاستبدادية إلى أسلوب لإدارة الدولة؛ فيجب عليه أن يعرف أنه سيحاسب على هذا الظلم أمام التاريخ والعدالة على حد سواء".

من الذي يجب أن يخاف؟[1]

ادعاء مخيف: تعقد مجموعة العمل السرية التي تم تشكيلها في داخل مديرية الأمن العام اجتماعًا مخزيًا من أجل فتح ملفات تحقيق بحق نحو ١٠٠ ألف شركة.

وبحسب الادعاء الذي أوردته صحيفة "طَرَفْ"؛ اتخذت جملة من القرارات في اللقاء الذي شارك فيه بعض المدعين العامين والبيروقراطيين يوم ٢٦ يونيو/ حزيران ٢٠١٤م، قرارات مثل ماذا؟ ستُهَاجَم الشركات غير الداعمة للحكومة، وسيُكتَب في حقها بلاغات، وسيتم ممارسة الضغط عليها من قبل المؤسسات العامة بحجة الفحص والمراقبة، كما ستقوم الصحف والقنوات التليفزيونية الموالية للحكومة بنشر أخبار سلبية حول هذه الشركات... وما هو الهدف من ذلك؟ الهدف هو إما جذب هذه الشركات إلى صفهم أو إجبارها على الإفلاس ومن ثم يستولون عليها

(١) جريدة "زمان" التركية، ١٥ يوليو ٢٠١٤م.

ويشترونها، هل هذا شيء يعقل لا سيما في هذا العصر؟ مستحيل! إن تصنيف الحكومة مواطنيها على حسب انتماءاتهم وتمييزها بين أفراد المجتمع وتسببها في نشوب حالة من الخوف والكراهية هي جريمة لا تغتفر، وسيدفع من يرتكبون هذه الجريمة ثمن فعلتهم إن عاجلًا أم آجلًا.

عندما نشر الخبر في صحيفة "طرف" انتظر الرأي العام أن تخرج علينا مؤسسات الدولة المعنية لتكذبه بشكل حازم، لماذا؟ لأن الصحيفة أوردت جملة من التحديدات الملموسة، فعلى سبيل المثال تحدثت عن يوم الاجتماع، والوحدات المشاركة به، والقرار ذا المراحل العشر، الذي اتخذ خلاله، وما إلى ذلك، هذا فضلًا عن أن الخبر يورد تفاصيل حول أن المدعين العامين والمسؤولين الأمنيين والبيروقراطيين المشاركين في "الاجتماع السرّي" لم يحضروا إلى مكان الاجتماع بسياراتهم الرسمية.

وبحسب المعلومات المفصلة، الكثيرة، التي وردت حول الاجتماع الذي زُعم أنه عُقد في منشآت "جُومُوشْ دَرَه (*Gümüşdere*)" التابعة لوزارة المالية بإسطنبول، كان يجب على الأشخاص والهيئات ذات الصلة أن تصدر بيانًا حول هذا الموضوع، فهذا الاجتماع عُقد بشكل مخالف للدستور والقوانين المعمول بها بشكل واضح للغاية، ولا يمكن السكوت بشأن تفاصيله أو المرور عليه مر الكرام دون الحديث حوله.

لم يصدر أي تصريح أو بيان من مديرية الأمن العام أو وزارة الداخلية أو وزارة العدل حول هذا الاجتماع، فهل هذا شيء يعقل؟! وفي الوقت الذي ينشر فيه خبر يتضمن اتهامات عجيبة، نجد مؤسسات الدولة تصمت صمتًا غريبًا بعدما وقعت تحت أقسى التهم والظنون، وإذا كان يقال إن "الصمت يعني الإقرار"، فهذا معناه أن هناك موافقة على

ارتكاب جريمة من قبل موظفي الدولة في سلسلة تمتد من الوزراء وحتى الموظفين العاديين، وأن تصنيف شركات أو أشخاص حسب انتماءاتهم جريمة في حد ذاته، فكل مرحلة من المراحل العشرة الواردة في الاجتماع تجرّ الدولة إلى دوامة جنائية، **فلا يمكن لأية مؤسسة حكومية في أية دولة ديمقراطية أن تصنف الأشخاص وفق معتقدهم وأسلوب حياتهم وترجيحاتهم، ولا يمكنها التمييز بينهم وبين سائر المواطنين الآخرين، وإذا كان هناك موظف بالدولة (بغض النظر عن منصبه) يعتبر أن الفاشية أتت إلى هذا البلد وعطلت الديمقراطية وتحولت الاستبدادية إلى أسلوب لإدارة الدولة؛ فيجب عليه أن يعرف أنه سيحاسب على هذا الظلم أمام التاريخ والعدالة على حد سواء.**

كانت وزارة المالية هي المؤسسة الحكومية الوحيدة التي لم تصمت أمام ادعاء تصنيف ١٠٠ ألف شركة في تركيا، وأصدرت بيانًا، وللأسف فإنها لم تردّ (أو لم تستطع الردّ) بإجابات شافية على هذه الادعاءات الملموسة، وإنما استعملت عبارات توبيخية ومتسلطة، ووزارة المالية تعمل بشكل مشبوه بسبب المراقبات الموجَّهة التي سُمع عن انتشارها بشكل كبير في الأسواق في الآونة الأخيرة، وفي الوقت الذي ألغيت فيه ديون بعض الشركات المشبوهة ولم تخضع فيه لأي نوع من أنواع الرقابة وغير ذلك من الإجراءات، هناك أدلة قوية للغاية تشير للأسف إلى التضييق على بعض الشركات ظلمًا، وأعتقد أن وزير المالية السيد "محمد شِيمْشَكْ" إنسان دقيق في مثل هذه الموضوعات، ومع ذلك، فهناك معلومات خطيرة تشير إلى أن "المعايير الرقابية" التي ظهرت مؤخرًا لم تعدها وزارة المالية، وأن بيروقراطيي الوزارة أُجبروا على إعداد قوائم التصنيف التي تم تجهيزها في هيئة أخرى.

إن تغاضي وزارة المالية عن إجراءات من شأنها قلب الحياة التجارية في تركيا رأسًا على عقب والإخلال حتى بحقوق الأشخاص، لا يفضي إلى أن تكون، أي الوزارة، شريكة في هذه الجريمة، فحسب، بل إن ذلك يمسّ وحدة البلاد ورفاهيتها، ويقودنا إلى ظلم مواطنينا، ويا للأسف!

لم يذكر التاريخ بخير أي حزب أو حكومة أو شخصٍ استخدم آلية الدولة التي أؤتمن عليها كأداة للضغط، ولا يمكن ذكره بخير أيضًا! ذلك أنه عندما تعود الأوضاع إلى طبيعتها سيظهر كل خطأ ارتكب، وسيصل كفاح المظلومين من أجل حقوقهم إلى القانون، وسيُخذل بعض الأشخاص، هل أصبح من اشتكى بالأمس من هجمات وظلم الإعلام يلجأ اليوم إلى الأسلوب نفسه مستكبرًا ومستعليًا؟

اجتماع في مستودع البيانات! والمدلولات تذكرنا بمستودع الذُرة، ويقول أحد أمثالنا الشعبية الوجيزة: "الجوعان يحلم بسوق العيش"، وإن الذين استخدموا جميع إمكانيات الدولة منذ الكشف عن فضيحة الفساد يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣م لم يجدوا دليلًا ملموسًا لاتهام حركة "الخدمة"، ولن يتمكنوا كذلك من إيجاده في المستقبل، ذلك أن هذه الحركة لم ترتكب أي جرم يخالف القانون، وعندما لا توجد جريمة، يبادرون إلى تلفيق جريمة لا أصل لها، وهذه هي إحدى مساوئ الدول الفاشية، لا يوجد في دولة القانون الديمقراطية ما يسمى بـ "مطاردة الساحرات" أو الضغوطات التعسفية.

يبدو أن الذين لم يصلوا إلى أية نتيجة قانونية من وراء اتهام "الكيان الموازي"، الخيالي، يخططون للخروج على إطار القانون، لكنهم نسوا

شيئًا.. ألا وهو أن الذين لا يخافون إلا الله في هذه الحياة الدنيا، لا يحنون جباههم لأحد سواه سبحانه وتعالى، ولا يحنون رؤوسهم أبدا للظلم والظالمين! وسيكتب التاريخ قصتهم الملحمية الشجاعة في كفاحهم من أجل إقرار القانون، وستصفق لهم الأجيال القادمة، ولا داعي للشكّ في هذا مثقال ذرّة.

كما أنه لا داعي لأن يخاف أحد، فهناك شيء واحد في الدنيا يمكن أن نخاف منه، ألا وهو الخوف، يجب أن يخاف المجرمون، ومن يقومون بأعمال مخالفة للقانون، ومن ضربوا بالدستور والقوانين عرض الحائط، والكاذبون، والمفترون، والسارقون، والذين سولت لهم أنفسهم الفساد، والذين يختلقون الاتهامات والجرائم، والذين يصدرون أوامرهم بشكل مخالف للقانون، ومن ينفذ هذه الأوامر، لا بد أن يخاف هؤلاء جميعًا.

obeikandl.com

obeikandl.com

"وإن من يعجب بنفسه لا يعجب بأحد، ومن يحب نفسه لا يحب أحدًا، وهناك معيار واحد للظالمين، وإن تظاهروا بأنهم يحبون من أعماق قلوبهم، ضابطه الوحيد المودة والتعاطف الموجّهان نحوه، وإذا خرج أحدهم ليعترض عليه كالملاك، يقول عنه إنه شيطان ويفتري عليه بأشياء لا تخطر على بال ولا خاطر من أجل تشويه صورته، وإذا قرع الشيطان بابه يومًا ومدحه، فإنه يصور هذا الإبليس وكأنه ملاك، ويتمسك به، ويتعاون معه".

يا أيها الظالم![1]

أكتب هذا المقال لأساعدك.. المساعدة للظالم؟ نعم؛ لأن ذلك رُوي عن أَنَس ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "**انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا**" فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَفَرَأَيْتَ إِذَا كَانَ ظَالِمًا كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: "**تَحْجُزُهُ، أَوْ تَمْنَعُهُ، مِنَ الظُّلْمِ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ**". (صحيح البخاري: الإكراه، ٧)، هكذا يا أخي الظالم!

أوجه كلامي خاصة لأخي الظالم، ذلك أن الظالم في الخارج سيهلك يومًا ما على أي حال، أما الظالم في الداخل فيخشَى من أن يتسبب ظلمه في الإصابة بجرح غائر ودائم.

(١) جريدة "زمان" التركية، ٢١ يوليو ٢٠١٤م.

أكتب لك هذه الرسالة المتواضعة من أجل أن أخبرك بظلمك وأمنعك من التمادي فيه، فلا تستَأْ أو تنظر إلى حدّة كلامي، وافرض أن أخًا لك يخفق قلبه حتى يجيرك من العذاب الأليم، وصدقني فإن الظالم أكثر المتضررين من ظلمه.

ولا تظن أن عبارة "يأيها الظالم" موجَّهة لشخص واحد، أبدًا! فالظلم هو فساد العقل والروح، وتمتحَن كل نفس به امتحانًا صعبًا، ولهذا السبب لا يمكن قصر عبارة "يأيها الظالم" على شخص بعينه، لأن النفس الظالمة تتلوّن وتتبدّل وتنتقل من منصب إلى منصب، حتى إن الظالم لا يلاحظ في أغلب الأحيان أنه يظلم.

إن أبعاد الظلم مختلفة، فبعض الناس يتحولون إلى ظالمين بأكلهم حق أناس آخرين، وبعضهم يصبحون ظالمين بتعديهم على حقوق آلاف بل ملايين البشر، والأدهى من ذلك أن الظالم أحيانًا لا يكتفي بأكل حق العباد فحسب، ولكن لا يراعي حق الله عليه، وإن كان العفو عن بعض الظلم ممكنًا في هذه الدنيا (بمسامحة المظلومين)، وإن كان باب المسامحة مفتوحًا إلى يوم القيامة، فلا يوجد أي شخص يمتلك سلطة العفو عن الظلم المرتكَب إزاء هذه الأمانة المقدسة.

يا أيها الظالم!

يشهد التاريخ أن الظالم يبطش ويؤذي الخلق من خلال الأكاذيب التي يبتدعها ويجبر الآخرين على تصديقها، ويتوهّم أن الجماهير البريئة تستحق أن تذوق صنوف الظلم كافة، ولهذا السبب فإن حمى الظالم مُعدية، ويتحوّل الظلم إلى جنون عام لأن الظالم يمارس الضغط على من

لا يفكرون مثله، فيشارك البعض في هذا الظلم الذي وقع فيه بسبب خوفه أو في سبيل تحقيق مصلحة ما، بيد أن الظلم لا يدوم أبدًا، ولا ريب أن دعوة المظلوم سيستجَاب لها يومًا ما...

إن أولى خطوات البعد عن الظلم تبدأ من اللجوء لطريق المحاسبة والمراقبة الذي فتحه أمامنا نبينا ﷺ، والتضرع باكيًا إلى الله بالدعاء: "يا رب إني ظلمت نفسي!"، ولقد تضرع أبونا آدم بالطريقة نفسها إلى الله ليرشدنا نحن ذريته إلى طريقة التضرع هذه، وقالها نبي الله يونس عليه السلام أيضًا، وكذلك سيدنا موسى عليه السلام.. **لماذا؟ لأن من قال ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ لا يظلم الآخرين، وأما من يرى نفسه بدون نواقص ويؤمن بأن كل ما يفعله صحيح يكون قد سار في طريق "الفرعنة"، ولا ينفع التواضع المزيف للتستر على الكبر، ولا تخفي مظاهر التواضع الظلمَ، ذلك أن من يملك القوة لا يمكنه أن يعرف من الظالم، بحيث يجب أن يتحرّى ذلك في أنين المظلوم...**

إن الظلم هو الابتعاد عن الأصل والتحول وتجاوز الحدود، وإن ابن آدم ينسى نفسه في البداية، ثم ينسى الخالق، ومن ينسى نفسه ينحّي جانبًا العجز الموجود في أصله وفضيلته كعبد لله، ومَنْ يتعدى حدوده وينقل حدّه الأصلي ودائرة إرادته إلى مكان آخر وهو متوهّم، يكون قد بدأ يمشي في ظلمات الظلم، ويشير لقمان الحكيم إلى آخر نقطة منتهى الظلم وهو يعظ ابنه بقوله ﴿**وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لاَ تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ**﴾ (سُورَةُ لُقْمَانَ: ١٣/٣١).

يزداد الظلم تدريجيًا ليأسر روح الإنسان، وعندما لا يوجد حل لسرّ "الأنا" ولا تُربّى النفس البشرية، يعجب الإنسان بنفسه أولًا، ثم يتيه بنفسه،

ثم سرعان ما يعبدها (أي نفسه)، وهو كذلك لا يعرف حقوق العباد لأنه دمّر حدود نفسه، كما لا يعرف حق الله، ذلك أن ذاته تمركزت في كل شيء، وعندما يجري تصنيف كل ما هو جيد وكل ما هو سيئ بحسب هوى هذه النفس المتفرعنة، يتم تأسيس نظام الثواب والعقاب من خلال هذه الأنانية أيضًا، **وإن من يعجب بنفسه لا يعجب بأحد، ومن يحب نفسه لا يحب أحدًا، وهناك معيار واحد للظالمين، وإن تظاهروا بأنهم يحبون من أعماق قلوبهم، ضابطه الوحيد المودة والتعاطف الموجّهان نحوه، وإذا خرج أحدهم ليعترض عليه كالملاك، يقول عنه إنه شيطان ويفتري عليه بأشياء لا تخطر على بال ولا خاطر من أجل تشويه صورته، وإذا قرع الشيطان بابه يومًا ومدحه، فإنه يصور هذا الإبليس وكأنه ملاك، ويتمسك به، ويتعاون معه.**

يا أيها الظالم!

عليك أن تعرف أن من يظلم فردًا يكون قد تعدى على حق شخص واحد فقط، ولا يفلح طالما لم يتسامح معه، فما بالك بمن يتعدى على حق زمرة كبيرة من الناس؟ وما بالك بمن يفترون الكذب على ملايين البشر ويغتابونهم كل يوم؟ وإذا فكرت في أنك تعرضت للظلم والسوء كذلك، فينبغي لك أن تعلم أنه لا يمكن مقابلة الظلم بظلم مثله، هذا فضلًا عن أنك لا يمكنك مهاجمة أناس أبرياء بالغضب الذي تشعر به إزاء من تعتقد أنهم ظلموك، ويقول القرآن الكريم: ﴿**وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾ (سُورَةُ الأَنْعَامِ: ١٦٤/٦؛ سُورَةُ الإِسْرَاءِ: ١٥/١٧؛ سُورَةُ فَاطِرٍ: ١٨/٣٥؛ سُورَةُ الزُّمَرِ: ٧/٣٩)، ويشدد القانون الوضعي والشرعي على حد سواء على مبدأ شخصية

الذنب بشكل واضح، وإذا كان الذنب ذنبًا شخصيًّا ويمكن مساءلة مرتكبه وفق القانون، أليس ظلم الآخرين مصيبة كبرى؟

ياأيها الظالم!

إن أقسى أنواع الظلم يظهر باستغلال إمكانيات الدولة بالكامل، بيد أن الدولة تقف على رجليها بهمّة الشعب وجهوده، ولا يمكن استخدامها أبدًا كعنصر عنف ضد الشعب، لكن جميع الطغاة اعتقدوا أن الدولة مملوكة لآبائهم، واعتبروا أنفسهم أرقى من سائر البشر، فأخذوا يبطشون ويتجبرون، وإن من يستخدم وحدات الأمن من أجل أن يشفي غليل مشاعر الانتقام لديه، ويمارس الضغط على القضاء من أجل إصدار أحكام ظالمة، ويحول وزارة المالية إلى وسيلة للرقابة التعسفية؛ يكون قد ظلم، بغض النظر عن هويته والغرض الذي فعل من أجله كل هذا، بإمكانك ظلم الناس وحبسهم جورًا وتشويه صورتهم علنًا أمام الرأي العام، لكن لا تنسى أن الظالمين لا يفوزون أبدًا، ذلك أنه ينسج شباكه بينما يحتفل الظالم بنصره وترتفع آهات المظلوم إلى عنان السماء، وبالطبع فإن الضمير الجمعي الذي وقع أسيرًا لنفسية الجماهير بشكل مؤقت سيستيقظ يومًا ما، وستسقط أقنعة الظالمين...

يا أيها الظالم!

عد إلى رشدك قبل أن توغل في هذا الطريق الوعر، بغض النظر عن المقام الذي تشغله والحقد الذي يملأ قلبك، وبما أن كل إنسان هو خليفة الله في الأرض وأن قيمة كل قلب مؤمن تساوي عند الله قيمة الكعبة المشرفة، "فلا تتخلى عن العدل والصدق"، وإذا عاندت

واستمررت في ظلمك ووهبت كلامك وقلمك في طريق الظلم، ونأمل ألا يكون كذلك إن شاء الله؛ تكون قد ظلمت نفسك ومن عقد الآمال العريضة عليك، ذلك أنه في اليوم الموعود لن تبقى أهمية للصحافة أو السياسة، ولن تنفعك البيروقراطية أو التجارة، ولن ينفع الظلم أي ظالم مهما كان...

obeikandl.com

"إن الذين كانوا يعملون بدافع معاداة الدولة قبل مدة قصيرة يحتمون اليوم بدرع الدولة، فقد خرجوا عن كونهم "مستضعفين" وقرروا أن يكونوا من المستكبرين، ومن الصعب تحقيق التوازن بعدما تأرجحوا من طرف مفرط إلى الطرف المفرط الآخر، وهم لا يدركون أن الأعمال التي ارتكبوها بالغطرسة والكبرياء والغرور أنها جريمة يعاقب عليها القانون، أو أنهم يدركون ذلك ولكنهم يتظاهرون بالتجاهل".

لا يمكنك الفرار يا إسماعيل![1]

بادئ ذي بدء، لنتذكر هذه الواقعة التي اعتُقل فيها عشرات من مسؤولي الأمن في عملية تمت نحو الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف الليل من أيام رمضان المبارك، إذ كُبلت أيادي رجال الشرطة الذين عقدوا العزم على تولي تحقيقات هدفها الكشف عن الفساد، وعُرض المشتبه بهم أمام عدسات الكاميرات التي أعدّوها من قبل وكأنهم مجرمون، وخُلقت أجواء من التخويف والترهيب من أجل تشكيل صورة ذهنية لدى الرأي العام، من الوهلة الأولى، حتى يُرى هؤلاء الرجال على أنهم مجرمون، ودار على ألسنة الجميع الحكم نفسه: **اللصوص أُطلق سراحهم، أما الذين قبضوا عليهم وأظهروا حقيقتهم أودعوا السجن، يا للعار! إنها فضيحة قانونية بلا أدنى ريب!**

(١) جريدة "زمان" التركية، ٨ أغسطس ٢٠١٤م.

obeikandl.com

وها نحن نشهد واقعة تهدف إلى ترسيخ مفهوم في الأدب القانوني التركي؛ تلك الجملة التي قالها أو بالأحرى حذّر بها القاضي "إسلام تشيتشاك (*Çiçek*)" شخصًا غامضًا قائلًا "اهرب يا إسماعيل"، وكما تعلمون فالمحامون الذين ولجوا غرفة "تشيتشاك" شاهدوا "سيادته" وهو يجتمع بثلاثة أشخاص، وما إن رأى "تشيتشاك" المحامين في وجهه حتى حذّر شخصًا غامضًا مسلّحًا "اهرب يا إسماعيل".

ما زال هناك غموض حول هويّة هذا الشخص الذي يُدعى إسماعيل، وحول الدواعي التي تجعل مثل هذا الشخص موجودًا في دار القضاء، هل هو أحد عناصر جهاز الاستخبارات التركي أو أحد رجال الأمن أو أحد رجال الداخلية؟ وهل إسماعيل هو اسمه الحقيقي أو اسمه الحركي؟ هل هو مبعوث أو سارق للمعلومات أو مجرَّد خادم؟ لا يزال الوضع غامضًا في المرحلة الحالية.

وعليه لاذ إسماعيل بالفرار دون الالتفات إلى الوراء، وسرعان ما بدأ المحامون في مطاردته داخل أروقة دار القضاء، طاردوه إلى أن قبضوا عليه في إحدى الزوايا، وعلت صرخات إسماعيل من كل جانب طالبًا المساعدة، وعلى الفور حرّر المحامون محضرًا بالواقعة حوّلوا فيه تحذير "تشيتشاك" "اهرب يا إسماعيل" إلى وثيقة تاريخية.

هذا وإن التصريح الصحفي الذي أدلى به المدعي العام "هادي صالح أُوغْلُو (*Salihoğlu*)" لم يكن كافيًا لإزالة الغموض الذي يشوب الحادثة؛ وما السبب الذي يجعل القاضي في حالة هلع وذعر ليحذِّرَ شخصًا يلتقيه في غرفته وهو يصيح: "اهرب يا إسماعيل"؟ أو بالأحرى ما الذي يجبر موظف دولة له تأثير ونفوذ أو مسؤول رفيع تمكن من مقابلة قاضٍ

وتجـاذب معه أطـراف الحديث أن يفضل اللجوء إلى الفرار عن الإفصاح عن هويته الشخصية والإعلان عن وظيفته أو منصبه؟

لقـد أضحى إسـماعيل رمـزًا يكتنفه الغمـوض، ورمـزًا للأعمال غير المشـروعة التي شـوّهت وجه العدالة، فضلًا عن أن إسماعيل -المجهول الهويّـة- أصبـح يمثل رمزًا للضغـط والتأثير على التحقيقات، وإسـماعيل سـيُطلق بعـد اليوم على كل جرم مشـهود، وعلـى كل المحاكم التي بنيت مؤخـرا والعمليـات غير القانونيـة التي تُنفَّذ بتعليمـات خاصة ضد الأفراد والجماعات المستهدفة.

ومن بواعث الأسف وخيبة الأمل أن فئة من الإعلام قد شاهدت فيلم "اهرب يا إسـماعيل" الذي تقشعر له الأبدان بكل صفاقة، والمؤسف حقًّا أنه ليس هناك من بين مدراء وسائل الإعلام من يستغرب توجيه تهديدات للعدالـة فـي دولة تشـهد كثيرا من "العمليـات لمطاردة السـاحرات" طيلة أشهر مضت.

ومـاذا عن رجال القضاء؟ فعلى سـبيل المثال؛ لم يتفـوه "بكر بُوزْدَاغْ (*Bozdağ*)" وزيـر العـدل بكلمـة واحدة تجـاه الجرائم القانونيـة المرتكبة فـي عمليات اعتقال السـحور التي طالت العشـرات مـن رجال الأمن في ٢٢ يوليـو/ تمـوز ٢٠١٤م، ولماذا يا ترى يتحدث هؤلاء الأشـخاص عن "افتـراض البـراءة" عندما كان الأمر يتعلق بـ"رضا ضـراب" الإيراني وأبناء الوزير المتهمين، ولكن لا ينبسون ببنت شفة إزاء انتهاكات قانونية تذكرنا بحادثة كربلاء؟!

ولنفرض جدلًا أن السياسيين يتجاهلون الجرائم القانونية لأسباب سياسية، ويشاركون في ظلم تاريخي؛ حسنًا، فماذا ينبغي أن يقال عن رجال السلطة القضائية أو رجال المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين؟ وهل يمكن لرجال القضاء أن يقوموا بوظائفهم وضمائرهم مرتاحة في الوقت الذي تترد فيه كلمات "اهرب يا إسماعيل" في أروقة دار القضاء وقصر العدل؟ أين ميثاق الشرف المهني ومعايير أخلاقيات المهنة؟ وأين ذلك القضاء الذي من المفروض أن يكون مستقلا ومحايدًا؟

وعن تعيين بعض الأشخاص المقربين جدًّا للحزب الحاكم من بين آلاف القضاة في محاكم الصلح الجزائية المعروف عنها أنها أسست خصيصًا لتصفية و"مطاردة الساحرات" قال "إبراهيم أُوقُورْ (*Okur*)" رئيس الدائرة الأولى في المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، إن هذه خطوة خاطئة من قبلهم ومن قبل الحكومة.

هل أدركت ذلك يا سيادة الرئيس بعد سبات عميق! وهل ترى أنه من قبيل المصادفة أن القضاة الذين أطلقوا سراح "رضا ضراب" الإيراني الأصل وأغلقوا ملف جريمة أبناء الوزراء وأغدقوا بالثناء على أَرْدُوغَانْ في حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي قد تم تعيينهم في المحاكم التي أُسست لتكون تحت إمرة وطوع الحكومة وليقوموا بعملية الاعتقالات في نفس يوم تعيينهم؟

القانون واضح وضوح الشمس في رابعة النهار؛ بيد أنه لا يوجد شخص يحترمه ويعمل وفق مبادئه، وعلى الرغم من انتهاء مدة الحبس الاحترازي الذي كانت مدته أربعة أيام، تم "التحفظ" عليهم في قصر العدل قسرًا، فضلًا عن أنهم يعدون وثائق مزورة، ثم يزعمون بحدوث

عطل فني في نظام مشروع الشبكة الوطنية للقضاء (*UYAP*)، لتسويغ تمديد مدة الاحتجاز.

بيد أنه تبين لاحقًا أنه ليست هناك أية أعطال، ولكنهم واصلوا احتجاز ٤٩ شخصًا، وهذه المرة بحجة التحفظ عليهم وكأنهم أمتعة، لقد انقلبت العدالة رأسًا على عقب، وأضحى مجلس القضاة والمدعين العامين منصاعًا لأوامر السياسة انصياعًا تامًا، لماذا لا يتخذ أية إجراءات على الرغم من كل تلك الشكاوى والانتهاكات؟ وهل يلزم إحالة انتهاكات الحقوق البينة للعيان إلى المحكمة الدستورية؟ إذا كان هناك رجل قضاء واحد شاهد عمليات السحور طيلة ثمانية أيام ولم يفعل شيئًا، يجب عليه أن يخلع رداء القضاء، ويخضع مباشرة للإرادة السياسية حتى لا تهتز ثقة الناس في القانون.

وإسماعيل لم يعد شخصًا واحدًا؛ فموقع التواصل الاجتماعي أصبح له أكثر من إسماعيل، وكذلك الأمر في الصحف والتلفزيونات، فجميعهم قاموا بتقديم معلومات مفصلة عن العمليات قبل أشهر، والعملية القضائية أصبحت كالغربال، أولا يقوم هؤلاء "الإسماعيليون" بوضع أحجرة رصف الكذب والافتراءات، ويعدون قائمة بمن يريدون استهدافهم، ويسير القضاء على هذه القائمة، مَنْ يحكم مَنْ! غير واضح.

يبدو أن السلطة القضائية -وللاسف الشديد- واقعة تحت وطأة الإسماعيليين؛ تجرى عمليات الاعتقالات والحبس الاحترازي وفق التعليمات السياسية، ولهذا السبب لا يوجد هناك أي تحقيق مرفوع يحمل الصبغة القانونية، الأمر الذي يضطرني لأقول لهم مستشهدًا بالتاريخ: اسمع يا إسماعيل وعِ جيدًا حيثما كنت وأيّما كان درعك الذي تحتمي به!

لا يمكنك الفرار أبدًا بعدما ارتكبت أعمالًا خارجة عن القانون، ستحاسب بلا ريب ذات يوم أمام عدالة المحكمة، وكما مَثَلَ كل من ارتكب أعمالًا غير شرعية في السابق أمام العدالة، ستتصببون عرقًا أمامها في يوم ما، ولا تنس أن من لا ذنب له لا يخاف ولا يهاب أي شيء كان؛ أما المذنب فلن ينام في سلام لليلة واحدة...

إنكم ترتكبون الجرائم

إن الذين كانوا يعملون بدافع معاداة الدولة قبل مدة قصيرة يحتمون اليوم بدرع الدولة، فقد خرجوا عن كونهم "مستضعفين" وقرروا أن يكونوا من المستكبرين، ومن الصعب تحقيق التوازن بعدما تأرجحوا من طرف مفرط إلى الطرف المفرط الآخر، وهم لا يدركون أن الأعمال التي ارتكبوها بالغطرسة والكبرياء والغرور أنها جريمة يعاقب عليها القانون، أو أنهم يدركون ذلك ولكنهم يتظاهرون بالتجاهل.

فعلى سبيل المثال يُقال إنه تذاع أكاذيب حول اعتزام الحكومة بصورة مستمرة إفلاس "بنك آسيا (*Bank Asya*)" التركي غير الربوي؛ حيث خرج أحد الوزراء على الهواء مباشرة وتحدث بصورة متعجرفة وأعلن عن رقم ضخم نحو ملياري دولار كسبه البنك بشكل غير شرعي بعد تنفيذ عمليات الفساد والرشوة، زاعمًا أنه يتحدث في ضوء وثيقة.

بيد أن هذه الوثيقة غير موجودة منذ زمن تصريحه أوائل عام ٢٠١٤م، ثم بدؤوا يضغطون على البيروقراطيين لإفلاس البنك نفسه ويصدرون عليهم الأوامر واحدًا تلو الآخر، وعلى الرغم من كل هذا الضغط الرهيب

إلا أن البنك لا يزال صامدًا ولم يُصب بالانهيار ويمارس أعماله المصرفية بشكل طبيعي.

وفي هذه المرة اجتمع أَرْدُوغَانْ بحشد من الصحفيين وألقى عليهم كلمات تهدف إلى إفلاس البنك المذكور؛ حتى إنه عجز عن تمالك نفسه وبعث رسالة على الملإ إلى البيروقراطيين، وأقولها بصراحة إن ما يحدث يعتبر جريمة، نعم، إنها جريمة بموجب كل من القانون المحلي والدولي.

ويمكن القول إن هذه الجريمة لا تُرتكب في حق المؤسسة البنكية فقط، إنما ترتكب جرائم أخرى، على سبيل المثال؛ جرائم التمييز والكراهية ضد بعض المدارس ومراكز التقوية الخاصة، والأسوأ من ذلك أنه (أي أَرْدُوغَانْ) يدعو الناس على الملأ، قائلا "لا ترسلوا أولادكم إلى هذه المدارس أي المدارس التابعة لحركة الخدمة".

فبأي حق يمكن أن تدعو الناس لمثل هذا؟ وكيف يمكن استهداف بعض المدارس ومساكن الطلاب ومراكز التقوية باستغلال بعض الإجراءات الاحتيالية عندما قامت البلديات بنزع لافتاتها وإغلاقها؟ أليست هذه المدارس رسمية وخاضعة لقوانين الدولة وتحت إشرافها أَلَمْ تتلقَّ الثناء منكم منذ أوّل نشأتها؟ إن الأعمال المرتكبة في حق حركة الخدمة ظلم لا محالة؛ إذ إن البلديات لا تطبّق الإجراءت ذاتها على غيرها من المؤسسات الأخرى العاملة في المجال عينه، وإن المشاركين في هذا الظلم لا يمكن لهم أن ينجوا بجلدهم ولا يمكن لهم أن ينجوا في الآخرة من الذين ظلموهم في الحياة الدنيا.

وفي بعض الأحيان، تُرتكب الانتهاكات القانونية نفسها بحق بعض وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، وليس لمسؤول رفيعٍ الحقُّ في أن يأمر الناس بعدم شراء الجريدة الفلانية وعدم مشاهدة القناة التلفزيونية الفلانية، وهناك مشكلة أكثر أهمية من جريمة التمييز بين الناس التي تولد الجرائم والكراهية بينهم؛ ألا وهي المنافسة غير العادلة ومنع رجال الأعمال من ممارسة أعمالهم بكل حرية.

وليس للإرادة السياسية أن تملي على المواطن ما يقرؤه وما يشاهده، وإذا أقدمت السياسة على تحديد ما هو الأفضل وما هو الأسوء بين الماركات التجارية ووفَّرت مواردَ للشركات التي تراها مؤيدة لها، وعلى المقابل مارست الضغط على الشركات التي تراها معارضة لها، فهي بذلك تكون قد ارتكبت جريمة بلا شك.

وثمة بعض المؤسسات والهيئات والمتاجر تعاني من الظلم منذ مدة طويلة جرّاء تصريحات طائشة وغير قانونية، وبوجهة نظري المتواضعة أرى أنْ يناضل كل مظلوم ويطرق أبواب القوانين المحلية كافة، وإن لم يحصل على حقه المنشود فعندئذ ينبغي عليه أن يلجأ إلى القوانين الدولية.

وفي واقع الأمر، أن العالم أجمع يعلم جيدًا هذه الأعمال الخارجة عن القانون؛ وهو يعي جيدًا هذه الأساليب من خلال النماذج الموجودة على وجه المعمورة؛ فقبل بضعة أيام فرضت غرامة ثقيلة على إحدى الدول، ومن الواضح أن هذه الغرامات ستستمر، هذا وإن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان على دراية بسجل تركيا في الانتهاكات المرتكبة فيها، من ألفها إلى يائها.

وستحاسِب المتسببين والمشاركين في هذه المنافسة غير العادلة، ومن هدموا قيم الماركات بالدعايات الحكومية في خطاباتهم، وقاموا بوضع أمثلة معاصرة للإبادة الجماعية والتمييز، كلا على حدة، إن لم يكن اليوم فغدًا؛ وإن لم يكن غدًا فبعد غد، ليت مرتكبي هذه الجرائم الإنسانية يعدلون عن هذا الخطأ الفادح والذنب الكبير ولم يوقعوا أنفسهم ودولتنا -تركيا- في وضع حرج.

دعاء لإسرائيل؟!

يجب أن نفكر بعقلانية، وأن نكون قادرين على التمييز بين الصحيح والخطإِ، فنقول عن الصحيح أنه صحيح وعن الخطإ أنه خطأ، وينبغي أن لا نتخلّى عن الإنصاف في سبيل الحزبيّة، فمن يفقد إنصافه يفقد إسلامه ذات يوم، إننا نشهد اليوم هذه المعاناة التي نتحدث عنها، الكثير من الذين يذبذبون بين الفتنة والنفاق، قد يبقون محرومين من الوفاء والإيمان في أي لحظة، حفظنا الله، بيد أن الصراط المستقيم يحثنا، باستمرار، على إنصاف الآخرين ومحاسبة ضمائرنا والتدبر في أقوالنا وأفعالنا.

في هذا البلد -تركيا- يُنظر أولا إلى الكلمة ثمّ تؤول الكلمة حسب قائلها؛ إذ يلفظ بها شخص فنتهمه بالخيانة، وإذا ما لفظ بنفس الكلمة شخص آخر نراها على أنها طبيعية للغاية، على سبيل المثال: وزير الاقتصاد التركي "نهاد زيبكتشي" أبدى بعض الانتقادات بشأن إسرائيل ولكنه حين تَطرّق إلى مسألة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية دعا الله قائلًا "اللهم أبعد بلاءك عن إسرائيل".

وعنـد قـراءة ما قاله معالـي الوزير ربما لا ترون ثمة مشـكلة في هذه النقطة، بيد أنه لو صدر دعاء مشابه له من شخص لا ينتمي لحزب العدالة والتنميـة الحاكـم لكانت انطبقت السـماء علـى الأرض، وأعلنـوه خادمًا لليهود، وخصوصًا أن الدماء تسيل بغزارة كل يوم في غزة.

ولنضرب هنا المثل بالوزير التابـع لحزب العدالة والتنمية الذي استهزأ باسـم سـورة البقرة عندما ذكرها بعبارة "بقرة مَقَرَة" -على غرار إعادة قول الكلمة في التركية مرة ثانية لكنها لا تتفق واحترام السورة الكريمة- خرج علينا أناس أوّلوا هذا الاسـتهزاء وحرّفوه عن مواضعه، لكن سـؤالًا يطرح نفسـه بقـوة هنـا؛ هل لو كانت صـدرت مثل هذه الكلمة عن مسـؤول في حزب الشـعب الجمهـوري (*CHP*) -أكبـر أحزاب المعارضـة في تركيا- سـيتم التغاضـي عنـه؟ أو إذا خـرج علينا رجل من الحكومة واتهم سـيدنا محمد ﷺ بالكِبْر والغرور؛ وعلّق عليه شخص خارج العدالة والتنمية، هل كان سيتم التعامل معه بنفس هذه التأويلات اللينة؟

بالمناسبة خرج أحد الرجال أمام الرأي العام وأساء الأدب؛ حيث قال إن أَرْدُوغَانْ شـخص قد جمـع كل صفات الله ﷻ في ذاته -حاشـا وكلا- والآن إذا نعت أي مسـؤول سياسـي آخـر قائده بهذه التشـبيهات الغليظة -مَعاذ الله- هل يمكن تفادي المسألة بنفس درجة التسامح؟

"ومن المؤسف حقًا أن نقول إن تركيا تُدار بسياسة خاطئة، لا سيما في السنوات الأخيرة، جعلتها غيرَ مستقرة ومضطربة على الصعيد المحلي، وسيئةَ السمعة وغيرَ مرغوب فيها على الصعيد الدولي".

ستخسر حتى وإن كنت أنت الفائز[1]

كُتبت هذه المقالة دون انتظار الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت يوم الأحد ٣٠ مارس ٢٠١٤م، ولا ريب في أنه كان من الممكن الانتظار بضع ساعات لكتابة مقالة وفق النتائج.

وفي الواقع، ثمة عديد من الكتّاب يفضلون وينتهجون هذه الطريقة؛ لأن ثمة منطقًا في هذا، بيد أن تحديد الحق والعدل وتوزيعهما حسب نتائج الانتخابات في دولة لم تكتمل فيها بعدُ عملية إرساء وترسيخ الديمقراطية والقانون، غالبًا ما يؤدي بنا إلى الاتجاه غير الصحيح، وما دمنا نواجه مشكلات اصطفت كالجبال الشاهقات، فهذا يعني أن ثمة مسائل ينبغي طرحها وبقوةٍ بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

نعم، قد يكون مهمًّا جدًّا معرفة الفائز في الانتخابات؛ إلا أن الأهم من ذلك هو ما سيفعله الفائز وما يتوجب عليه عمله، **ومن المؤسف حقًا أن نقول إن تركيا تُدار بسياسة خاطئة، لا سيما في السنوات الأخيرة، جعلتها غيرَ مستقرة ومضطربة على الصعيد المحلي، وسيئةَ السمعة وغيرَ مرغوب فيها على الصعيد الدولي.**

(١) جريدة "زمان" التركية، ١١ أغسطس ٢٠١٤م.

ولعل أحد أهم الأسباب التي جعلت تركيا غير مستقرة داخليًا هو لهجة خطاب الحزب الحاكم، الذي يدعو إلى التمييز والطائفية اتجاه كل معارضيه، والذي أدى إلى أن يعمّ التوتر جميع أنحاء البلاد بسبب هذا الأسلوب المرفوض في الخطاب، وإساءة الأدب ضد كل من عارض أيًّا من سياساته مستغلًا إمكانيات الدولة، لا سيما الإعلام الموالي له، وشنّ هجومًا على الليبراليين والديمقراطيين واليساريين واليمنيين والمتدينين والعلويين والأكراد والجماعات والحركات الدينية، والنظر للجميع بعدوانية، وخلق أجواء الكراهية والضغينة بين الناس.

إن فئة من الشعب لم تكن تحب وتؤيد رؤساء الجمهورية السابقين؛ إلا أن المجتمع لم يشهد شرخًا وانقسامًا مثل الذي نراه اليوم، وا أسفاه على ما آل إليه شعبنا بسبب التفرقة والكراهية!

نرى أن محبي أدوغان ارتدوا أكفانهم ويؤازرونه بحماسة وبلا وعي أو تفكير، وأصبحت على أبصارهم غشاوة ولا يرون أية أخطاء له، أو بالأحرى باتوا يقدسون هذه الأخطاء، وهم لا يعلمون أنهم بذلك يضرونه أكثر مما ينفعونه.

ولا شك في أن العامل الرئيس الذي يدمر زعيمًا ما هو التفاف المتملقين حوله بدلًا من قائلي الحق، وأما كارهوه فيتجاهلون صفة رئاسة الوزراء التي يحملها أَرْدُوغَانْ ويكرهونه، ولا يعيرون بالًا حتى لأعماله الإيجابية، وماذا ستربح تركيا إذا كان رئيس جمهوريتها يستخدم نفس المنطق الذي كان يستخدمه وهو رئيس الوزراء؟ لا شيء أبدًا، وإذا صعد أَرْدُوغَانْ قصر "تشانْكَايَا (*Çankaya*)" واستمر في استخدام لغته الداعية للتمييز والترهيب، عندها ستنقسم هذه الدولة، وستدمر روحًا وجسدًا، ولعل هؤلاء المداهنين

يدركون ذلك أو لا يكترثون له، وللأسف ثمة توتر خانق نتيجة للضغوطات على جميع طبقات المجتمع، وربما يمكنك الفوز في الصناديق بهذا الاستقطاب، إلا أنك ستضع تركيا على شفير الانهيار.

وأيّا كان مَن صعد قصر الرئاسة؛ فأول عمل مُكلف به قبل أن يشرق ضوء الشمس هو معانقة كل أفراد هذه الدولة الذين يعيشون على أرضها والتعامل معهم معاملة واحدة بالتساوي دون النظر إلى دينهم وعرقهم ومذهبهم وهويتهم واختياراتهم السياسية ورؤاهم الفكرية؛ إذ إنّ قصر "تشانْكَايَا" ليس مقرًا لتفتيت وتمييز البعض عن الآخر، إنما مصدر لتوحيد الشعب بجميع أطيافه، وعليه أن يرى الصورة بشكل أوضح بكامل فسيفسائها؛ لأنه لا يمكن له أن يقوم بخُدع سياسية من هذا المنصب أو يحيك المؤمرات ضد فئة من الشعب أو يبث العداء بين الناس أو يضع الدستور والقوانين تحت إمرته وطوعه، أيّا كان الرئيس فإن لم تتسع زاوية نظره من فوق أعلى منصب سياسي في الدولة، ولم يعانق الشعب على اختلاف مشاربه وتوجهاته السياسية والدينية والعرقية؛ فلن يدوم طويلًا في منصبه بلا شك.

قلنا في معرض حديثنا إن تركيا فقدت اعتبارها وسمعتها على الصعيد الدولي، بالله عليكم هل يمكن زعْم شيء آخر غير ذلك! لم نعد نرى اليوم الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" يرد على اتصالات أَرْدُوغَانْ، وأسباب ودواعي هذا معلومة للجميع، لدرجة أن الاتحاد الأوروبي الذي كان يصفق لجميع الخطوات المتخذة في سبيل الديمقراطية حتى الأمس القريب، يعطي اليوم رسائل تحذر بانصياع تركيا للفوضوية في الانتهاكات القانونية واللاديمقراطية.

أيّا كان مَن صعد قصر الرئاسة؛ فأول عمل مُكلف به قبل أن يشرق ضوء الشمس هو معانقة كل أفراد هذه الدولة الذين يعيشون على أرضها والتعامل معهم معاملة واحدة بالتساوي دون النظر إلى دينهم وعرقهم ومذهبهم وهويتهم واختياراتهم السياسية ورؤاهم الفكرية.

هذا فضلًا عن أن سياسة تركيا نحو سوريا قد أفلست؛ إذ كانت تظن أن الأسد سيسقط في ظرف أسبوع واحد، بيد أنه يدخل الآن عامه الخامس وقد خرج منتصرًا في الانتخابات الماضية، زد على ذلك فإنه يسعى لإحداث بلبلة وفوضى في الداخل التركي بالتعاون مع حلفائه المؤيدين له، وعلى رأسهم روسيا وإيران، حتى إن فكرة النموذج التركي التي كانت تراود المصريين باءت بفشل ذريع؛ إذ إن الحكومة التركية التي شجعت "محمد مرسي" عجزت عن مساعدته ولو بأقل القليل، وقطعت جميع علاقاتها بمصر وآلت إلى سياسة عقيمة ليس لها القدرة على الإنتاج، هذا فضلًا عن أن "السيسي" فاز بنتائج كاسحة، وبات الساسة الأتراك عاجزين عن الحديث ولو بكلمة بشأن فلسطين وغزة، مع أننا كنا ننتظر من الحكومة أفعالًا لا أقوالًا، لا سيما في الفترة الراهنة التي تعصف بها، واقتحمت عناصر داعش الإرهابية القنصلية التركية في مدينة "الموصل"، وها نحن لا نزال حتى اليوم لم نتلق أية أخبار عن الرهائن الدبلوماسيين البالغ عددهم ٤٩ دبلوماسيًّا احتجزتهم، وقد مضى حتى الآن ٦٢ يومًا.[٢]

لقد تغيرت حسابات تركيا بعدما آلت إلى مواقف تُرثى عليها، وأضحت دولة غير مرغوب فيها داخليًا وخارجيًّا، وقد تكون الانتخابات

(٢) أطلق سراح الرهائن الأتراك التسعة والأربعين في تاريخ ٢٠ سبتمبر ٢٠١٤م. (المحرر)

مناسبة لإزالة الشوائب التي تعتليها أو لاستعادة عافيتها وصلب قوامها ومراجعة حساباتها، ويكفيها فقط أن تدرك مدى خطورة الموقف الذي آلت إليه.

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نقول في هذه الأيام المظلمة التي عُلِّق فيها القانون وأُضفي على العشوائية صفة القرارات الديمقراطية واستُقطب فيها الشعب بتعنت: ستخسر! ستخسر حتى وإن كنت أنت الفائز، وأمامك طريق واحد للتخلص من هذه العاقبة الحزينة؛ ترك الظلم، والعودة إلى الحق والعدل، والعدول عن الكبر والاستبداد وتَقَبُّل حقيقة أن كل فرد على هذه الأرض متساو مع غيره في الحقوق والواجبات.

obeikandl.com